

الدرر الفقهية

في شرح

اللمعة الدمشقية

تمت كتاب البيع الى

الوكالة

الجزء التاسع

اية الله الشيخ ماجد الكاظمي

سر شناسه	: کاظمی، ماجد
عنوان قراردادی	: اللمعة الدمشقية. شرح
عنوان و نام پدیدآور	: الدرر الفقهية فی شرح اللمعة الدمشقية / ماجد کاظمی.
مشخصات نشر	: قم : دار الهدی، ۱۳۹۶ -
مشخصات ظاهری	: ۱۵ ج.
شابک	: ۴۵۰۰۰۰ ریال؛ دوره : ۰-۴۳۸-۹۶۴-۹۷۸ : ج ۹ : ۰-۴۴۱-۹۶۴-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی	: فیبا
یادداشت	: عربی -
یادداشت	: ج ۲ - ۱۵ (چاپ اول : ۱۳۹۶) (فیبا).
یادداشت	: کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اللمعة الدمشقية» تألیف شهید اول است.
یادداشت	: کتابنامه.
مترجم	: ج ۱. کتاب الاجتهاد والتقليد والطهارة - ج ۲. کتاب الطهارة والصلاة - ج ۳. کتاب الصلاة القسم الثاني - ج ۴. کتاب الزکاة والخمس والصوم والاعتکاف - ج ۵. کتاب الحج القسم الاول - ج ۶. کتاب الحج والجهاد - ج ۷. کتاب الامر بالمعروف والقضاء والوقف والعطية والمتاجر - ج ۸. کتاب المکاتب المحرمة والبيع - ج ۹. تمة کتاب البيع الى الوكالة - ج ۱۰. کتاب الشفعة الى النکاح. جلد ۱ کتاب النکاح والطلاق. جلد ۱۲ کتاب الخلع الى احياء الموات. جلد ۱۳ کتاب الصيد والذباحة الى الميراث. جلد ۱۴ کتاب الحدود والفصاح. جلد ۱۵ کتاب الديات
موضوع	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۲۴-۷۸۶ ق. - اللمعة الدمشقية - نقد و تفسیر
موضوع	: آية الله جعفری - قرن ۱۴
موضوع	: Islamic law, Ja'fari -- 14th century
شناسه افزوده	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۲۴-۷۸۶ ق. - اللمعة الدمشقية. شرح
رده بندی کنگره	: BP ۱۸۲.۴۹۰ : ۱۸۰.۲۱۸ : ۱/۱
رده بندی دیویی	: ۲۹۷/۳۴۲
شماره کتابشناسی ملی	: ۵۰۴۰۷۵۲



انتشارات دار الهدی

الدرر الفقهية في شرح اللمعة الدمشقية (الجزء ۹)

الشارح: آية الله الشيخ ماجد الكاظمي (الدبغ)

هذه الطبعة مزينة و منقحة

المطبعة: شريعت / النسخة: ۱۰۰۰

ردمک الجزء ۹ : ۰ - ۴۴۱ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ردمک الدورة : ۰ - ۴۳۸ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

سنة الطبعة الاولى : ۱۳۹۶ (۱۴۳۹ هـ.ق)

سعر الدورة: ۴۵۰۰۰۰ تومان

مركز التوزيع: قم، شارع چهارمردان، فرع ۶، رقم ۱۵۶

الفهرس

٣	(الفصل التاسع)
٣	في الخيار
٥	موارد سقوط الخيار
١٨	الشرط الفاسد مفسد أم لا ؟
١٩	بيع الخيار
٣٧	كيفية الماش
٤٧	شروط صحة الشروط
٥٧	كيفية استحقاق كل من الورثة للخيار
٦١	مناقشات هذه الوجوه
٦٣	(الفصل العاشر)
٧٨	اختلاف البائع والمشتري
٨٠	ما يدخل في المبيع
٨٣	(الرابع في اختلافهما)
٨٧	الاطلاق ينصرف الى المعتاد
٩٠	(خاتمة)
٩٠	في الاقالة
٩٣	(كتاب الدين)
٩٤	و الدرهم منه بثمانية عشر درهما
٩٦	اعتبار الايجاب و القبول في تحقق القرض
٩٧	عدم جواز اشتراط النفع
١٠٣	شروط المقرض و المقرض
١٠٤	و كلما تتساوى اجزاؤه يثبت في الذمة مثله
١٠٥	و بالقبض يملك فله رد مثله

- ١٠٧..... و هل يلزم اشتراط الاجل فيه؟
- ١٠٨..... وجوب نية القضاء
- ١١٢..... و لا يصح قسمة الدين بل الحاصل لهما
- ١١٣..... و يصح بيعه بحال لا بمؤجل و بزيادة و نقیصة
- ١١٥..... ما هو المراد من بيع الدين بالدين؟
- ١١٩..... و لا تحل الديون المؤجلة بحجر المفلس
- ١٢١..... حكم تركه الميت
- ١٢٢..... و للمالك انتزاع السلعة في الفس
- ١٢٤..... و لو وجدت العين ناقصة بفعل المفلس
- ١٢٥..... و لا يقبل إقراره في حال التليس
- ١٢٧..... و يحبس لو ادعى الإعسار حتى يثبت
- ١٢٩..... و لا تباع داره و لا خادمه و لا ثياب تجمله
- ١٣٢..... (القسم الثاني دين العبد)
- ١٣٣..... و يقتصر المملوك في التجارة على محل الأذن
- ١٣٣..... و ليس له الاستدانة بالأذن في التجارة
- ١٣٥..... حكم ما لو أخذ المولى ما اقترضه المملوك
- ١٣٦..... كتاب الاجارة
- ١٣٧..... الفصل الاول
- ١٣٧..... في الايجاب و القبول
- ١٣٨..... الفصل الثاني
- ١٣٩..... حكم الاجارة المعاطاتية
- ١٥٤..... الفصل الرابع
- ١٥٤..... في شروط المتعاقدين
- ١٥٥..... الفصل الخامس
- ١٥٥..... في شرائط العوضين
- ١٥٨..... حكم العيب لو ظهر في العين المستأجرة
- ١٦٦..... متى تستقر الاجرة؟

- (مسائل) ١٧٠
- (كتاب الرهن) ١٩١
- و الإيجاب رهنتك أو وثقتك ١٩٢
- و تكفي الإشارة في الآخرس أو الكتابة معهما ١٩٣
- بأن ذكر أجل اشتراط ضبطه ١٩٣
- و يجوز اشتراط الوكالة للمرتهن و غيره ١٩٥
- و لا يشترط دوام القبض ١٩٦
- و هل يقبل إقرار الرهن بالاقباض؟ ١٩٧
- و لو كان بيد المرتهن فهو قبض ١٩٧
- و لو كان الرهن مشاعاً ١٩٨
- (و الكلام إما في الشروط أو اللواحق) ١٩٩
- شروط صحة الرهن ١٩٩
- أن يكون عيناً مملوكة ١٩٩
- رهن المذبر إبطال لتديره ٢٠٠
- و لا رهن الخمر و الخنزير ٢٠٠
- لو رهن ما لا يملكه الرهن ٢٠١
- و تلزم بعقد الرهن و يضمن الرهن لو تلف ٢٠٢
- صحة رهن الأرض الخراجية ٢٠٢
- و لا رهن المصحف عند الكافر ٢٠٣
- صحة الرهن في زمن الخيار ٢٠٤
- هل يصح رهن العبد المرتد؟ ٢٠٧
- و لو رهن ما يتسارع اليه الفساد قبل الاجل ٢٠٨
- شروط المتعاقدين ٢٠٩
- و يصح رهن مال الطفل للمصلحة ٢٠٩
- و لو تعذر الرهن هنا ٢١٠
- اشتراط ثبوت الحق في الذمة كالقرض ٢١١
- و لا بد من إمكان استيفاء الحق من الرهن ٢١٣

- ٢١٣..... صحة زيادة الدين على الرهن .
- ٢١٤..... صحة زيادة الرهن على الدين .
- ٢١٥..... (و أما اللواحق فمسائل) .
- ٢١٥..... إذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك عزله .
- ٢١٧..... يجوز للمرتهن البياعه .
- ٢١٩..... لا يجوز لأحدهما التصرف فيه .
- ٢٢٤..... متى يجوز للمرتهن الاستقلال بالاستيفاء؟ .
- ٢٢٦..... لو باع أحدهما تركب على إرادة الآخر .
- ٢٣٠..... الرهن لازم من جهة الرهن حتى يخرج عن الحق .
- ٢٣٢..... والنماء المتجدد يدخل في الرهن .
- ٢٣٤..... ينتقل حق الرهانة بالموت لا الوكالة .
- ٢٣٦..... لا يضمن المرتهن إلا بتعد أو تقريط .
- ٢٣٩..... لو اختلفا في قدر الحق المرهون به حلف الرهن .
- ٢٤٣..... لو أدى ديناً وعين به رهناً .
- ٢٤٣..... لو اختلفا في ما يباع به الرهن بيع بالنقد الغالب .
- ٢٤٥..... (كتاب الحجر) .
- ٢٤٥..... و أسبابه ستة .
- ٢٤٥..... امتداد حجر الصغير حتى يبلغ و يرشد .
- ٢٤٨..... عدم صحة إقرار السفه بمال و لا تصرفه في المال .
- ٢٥٢..... و العبد ممنوع من التصرف عدا الطلاق .
- ٢٥٢..... و المريض مما زاد على الثلث .
- ٢٥٧..... و يثبت الحجر على السفه بظهور سفهه .
- ٢٥٩..... كتاب الضمان .
- ٢٦١..... عدم اشتراط علمه بالمستحق و لا الغريم .
- ٢٦٣..... و الإيجاب ضمنت و تقبلت و شبهه .
- ٢٦٦..... و لا عبرة بالغريم .
- ٢٦٧..... و يشترط فيه الملاءة أو علم المستحق بإعساره .

- ٢٦٩..... ضمان المشتري لعهددة الثمن
- ٢٦٩..... و لو أنكر المستحق القبض من الضامن فشهد عليه الغريم قبل
- ٢٧١..... شرائط الضمان
- ٢٧٣..... (كتاب الحوالة)
- ٢٧٥..... شرائط الحوالة
- ٢٧٨..... و لا يجب قبولها على الملىء
- ٢٧٩..... و يصح ترامي الحوالة و دورها
- ٢٨٠..... و لو أدى المحال عليه فطلب الرجوع لإنكاره الدين
- ٢٨١..... من أحكام الحوالة
- ٢٨٣..... (كتاب الكفالة)
- ٢٨٣..... شرائط الكفالة
- ٢٨٣..... و يبرء الكفيل بتسليمه لها عند الاتحل
- ٢٨٤..... و لو علق الكفالة بشرط أو صفة بطلت
- ٢٨٦..... و تحصل الكفالة بإطلاق الغريم
- ٢٨٦..... و لو غاب المكفول أنظر الكفيل بعد الحلول بمقدار الذناب اليه
- ٢٨٧..... و ينصرف الإطلاق إلى التسليم في موضع العقد
- ٢٨٧..... و لو قال الكفيل لا حق لك
- ٢٨٨..... و لو تكفل اثنان بواحد كفى تسليم أحدهما
- ٢٨٨..... و لو تكفل بواحد لاثنتين فلا بد من تسليمه إليهما
- ٢٨٨..... و يصح التعبير بالبدن و الرأس و الوجه دون اليد و الرجل
- ٢٩١..... (كتاب الصلح)
- ٢٩٢..... و هو جائز مع الإقرار و الإنكار
- ٢٩٣..... شرائط الصلح
- ٢٩٤..... فيلزم بالإيجاب و القبول الصادرين من الكامل
- ٢٩٥..... أحكام الصلح
- ٢٩٨..... و لا يكون طلبه إقراراً
- ٣٠١..... و يصح الصلح على كل من العين و المنفعة

- ٣٠٢..... و لو ظهر استحقاق العوض المعين بطل الصلح
- ٣٠٣..... لو اتلف عليه ثوبا يساوي درهمين فصالح على أكثر أو أقل
- ٣٠٣..... لو صالح مكر الدار على سكنى المدعي
- ٣٠٤..... مسائل
- ٣٠٤..... لو كان بيدهما درهمان فادعاهما أحدهما و ادعى الآخر أحدهما
- ٣٠٧..... جواز جعل السقي بالماء عرضا للصلح و صحة الصلح على اجراء الماء
- ٣٠٧..... لو تنازع صاحب السفل و الطوف في جدار البيت
- ٣٠٨..... إذا تنازع صاحب غرفة الخان و صاحب بيوته في المسلك
- ٣٠٩..... لو تنازع راكب الدابة و قابط لجامها فيها
- ٣١٠..... لو تداعيا جدارا غير متصل ببناء أحدهما
- ٣١٢..... (كتاب الشركة)
- ٣١٢..... حقيقة الشركة و سببها
- ٣١٦..... حقيقة الشركة العقدية
- ٣١٨..... و المعتبر شركة العنان
- ٣٢١..... شرائط الشركة
- ٣٢٣..... أحكام الشركة
- ٣٢٣..... لا يجوز لبعض الشركاء التصرف في العين المشتركة
- ٣٢٤..... و لكل من الشركاء المطالبة بالقسمة
- ٣٢٥..... القسمة عقد لازم لا يجوز فسخها من دون تراض
- ٣٢٥..... و الشريك أمين لا يضمن إلا بتعد أو تفريط
- ٣٢٦..... كراهة مشاركة الذمي
- ٣٢٦..... و لو باع الشريكان سلعة صفقة و قبض أحدهما من ثمنها
- ٣٢٨..... لو ادعى المشتري شراء شيء لنفسه أو لهما حلف
- ٣٢٩..... (كتاب المضاربة)
- ٣٣٢..... شرائط المضاربة
- ٣٣٥..... أحكام المضاربة
- ٣٣٧..... و يقتصر العامل من التصرف على ما اذن المالك له

- و يشتر نقدًا ينقد البلد بثمن المثل فما دون ٣٣٨.
- لو تجاوز ما حد له المالك ضمن ٣٣٩.
- جواز المضاربة بالمال ٣٣٩.
- لزوم الحصة بالشرط ٣٤٠.
- العامل أمين لا يضمن ألا يتعد أو تفريط ٣٤١.
- والقول قبل العامل في قدر رأس المال ٣٤٥.
- وليس للعامل أن يشتري ما فيه ضرر على المالك ٣٤٦.
- (كتاب الوديعة) ٣٤٨.
- و لو طرحها عنده أو أنكره على قبضها لم تصر وديعة ٣٥٠.
- أحكام الوديعة ٣٥٠.
- بطلان الوديعة بموت كل منهما وجنونه و إغمائه ٣٥٣.
- و لا يقبل قول الودعي في ردها إلا بيمينه ٣٥٤.
- و لو عين المودع موضعاً للحفظ اقتصر المستودع عليه ٣٥٥.
- عدم صحة استيداع الطفل و المجنون ٣٥٥.
- وجوب إعادة الوديعة على المودع مع المطالبة ٣٥٦.
- و ليرد الوديعة إلى المالك أو وكيله ٣٥٧.
- و لو أنكر الوديعة حلف ٣٥٨.
- القول قول الودعي في القيمة ٣٥٨.
- إذا مات المودع سلمها إلى وارثه أو إلى من يقوم مقامه ٣٥٩.
- قبول قوله بيمينه في الرد ٣٥٩.
- حكم الاختلاف في الدين و الوديعة ٣٦٠.
- حكم فسخها ٣٦٢.
- (كتاب العارية) ٣٦٣.
- شروط المعير ٣٦٥.
- هل يشترط في تصرف الولي المصلحة أو يكفي عدم المفسدة أم لا؟ ٣٦٥.
- اشتراط كون العين مما يصح الاتفاق بها ٣٧٣.
- و للمالك الرجوع فيها متى شاء ٣٧٤.

- ٣٧٤..... وهي أمانة لا تضمن إلا بالتعدي أو التفريط.
- ٣٧٥..... وإذا استعار أرضا غرس أو زرع أو بنى.
- ٣٧٦..... ولو عين له حمة لم يتجاوزها.
- ٣٧٧..... ولو نكح العبد بالاستعمال لم يضمن.
- ٣٧٧..... ويضمن العارية باشتراط الضمان.
- ٣٨٠..... ولو ادعى المستعير التلف حلف.
- ٣٨١..... ولو ادعى الرد حلف المالك.
- ٣٨١..... وللمستعير الاستغلال بالمجر الذي حرسه.
- ٣٨٢..... ولا يجوز للمستعير إعادة العبد المستعارة.
- ٣٨٢..... ولو شرط سقوط الضمان في الذهب و الفضة صح.
- ٣٨٣..... ولو شرط سقوطه مع التعدي أو التفريط احتمل الجواز.
- ٣٨٣..... ولو قال الراكب: أعرتنيها و قال المالك أجرهما.
- ٣٨٥..... (كتاب المزارعة)
- ٣٨٥..... حقيقة المزارعة.
- ٣٨٧..... شرائط المزارعة.
- ٣٩١..... أحكام عامة في باب المزارعة.
- ٣٩٢..... ولا بد أن يكون النماء مشاعا بينهما.
- ٣٩٣..... ولو شرط أحدهما على الآخر شيئا يضمنه مضافا الى الحصة صح.
- ٣٩٣..... ولو مضت المدة و الزرع باق فعلى العامل الأجرة.
- ٣٩٤..... ولا بد من إمكان الانتفاع بالأرض.
- ٣٩٤..... ولو انقطع الماء في جميع المدة انفسخت.
- ٣٩٧..... وإذا أطلق زرع ما شاء.
- ٣٩٨..... ويجوز أن يكون من أحدهما الأرض حسب.
- ٤٠٣..... ولو اختلفا في المدة حلف منكر الزيادة.
- ٤٠٣..... وفي الحصة حلف صاحب البذر.
- ٤٠٥..... وللمزارع أن يزارع غيره أو يشارك غيره.
- ٤٠٦..... والخراج على المالك ال مع الشرط.

- و إذا بطلت المزارعة فالحاصل لصاحب البذر ٤٠٦
- (كتاب المساقاة) ٤٠٩
- شروط المساقاة ٤١٠
- و تصح إذا بقي للعامل ٤١١
- (ظهرت قبل العقد أو لا) ٤١٢
- (ولابد من كون الشجر نابها ينتفع بثمرته مع بقاء عينه بقاء يزيد عن سنته غالبا) ٤١٣
- و يلزم العامل مع الإطلاق كل عمل متكرر كل سنة ٤١٥
- و تعيين الحصة بالجزء المشاع كالنصف ٤١٦
- و كلما فسد العقد فالثمرة للمالك ٤١٨
- و لو شرط عند مساقاة في عقد مساقاة فلا يقرب الصحة ٤١٩
- و لو تنازعا في خيانة العامل حلف العامل ٤١٩
- و الخراج على المالك إلا في الشرط ٤٢٠
- و تملك الفائدة بظهور الثمرة ٤٢١
- و المغارسة باطلة ٤٢٢
- و لو نقص بالقليح ضمن أرشه ٤٢٤
- و لو اختلفا في الحصة حلف المالك ٤٢٤
- (كتاب الوكالة) ٤٢٥
- عدم اشتراط الفورية ٤٣٠
- شرطية التنجيز ٤٣١
- و لو عزل الموكّل اشترط علمه بالعزل ٤٣٣
- إطلاق الوكالة في البيع يقتضي ٤٣٧
- (و لا بد من كمال المتعاقدين) ٤٤٠
- (و جواز تصرف الموكّل) ٤٤١
- (وتجوز الوكالة في الطلاق للحاضر) ٤٤١
- (و يستحب أن يكون الوكيل تام البصيرة عارفا باللغة التي يحاور بها) ٤٤٣
- (و يستحب لذوي المروآت التوكيل في المنازعات) ٤٤٤
- (و لا تبطل الوكالة بارتداد الوكيل) ٤٤٥

- ٤٤٧..... ماوز الوكيل ما حد له أأ أن تشهد العادة بدخوله
- ٤٤٧..... (الوكالة بعدلين)
- ٤٥٢..... وكيل تولي طرفي العقد بإذن الموكل
- ٤٥٥..... تلفا في أصل الوكالة حلف المنكر
- ٤٥٧..... جه امرأة بدعوى الوكالة فانكر الزوج
- ٤٦٠..... تلفا في تصرف الوكيل حلف
- ٤٦١..... تام الوكالة
- ٤٦٣.....

www.ketab